اللجنة ناقشت أسباب التلوث وسبل القضاء عليه بحضور وزير الأشغال

«البيئة البرلمانية»: ٥٦ مجرور صرف صحي يصب في جون الكويت

- تصورات لإنشاء محطات مؤقتة لتنقية المياه واستخدامها في الأعمال الزراعية وري السياج الشجري
- تخصيص مناطق خاصة للصرف الصحي الصناعي وتكليف البلدية إعداد دراساتها بهذا الشأن

جانب من اجتماع لجنة البيئة البرلمانية (تصوير: صالح محمد)

- تأجيل النظر في اقتراح قيام «الصحة» بإدارة مجرور منطقة الصباح لحين معرفة قدرتها على ذلك

ناقشت لجنة البيئة البرلمانية خلال اجتماعها امس أسباب مشكلة الصرف الصحي وسبل القضاء عليها بحضور وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي وممثلي وزارة الصحة والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للصناعة وبلدية الكويت.

وقال مقرر اللجنة النائب د. محمد الحويلة في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن الاجتماع تطرق إلى ضرورة تخصيص مناطق خاصة للصرف الصحي الصناعي وان اللجنة طلبت من البلدية إعداد دراسات لتخصيص مناطق لذلك.

واعتبر الحويلة أن الجهات كافة تتحمل مسؤولية إيجاد حلول لمشاكل الصرف الصحي التي أضرت بمناطق عديدة في البلاد.

وأشار إلى أن الاجتماع القادم ستحدد خلاله المسؤوليات للجهات الحكومية خاصة وان هناك ٥٦ مجرور صرف صحي يصب في جون الكويت.

وشدد على أهمية تعاون الجهات كافة للقضاء على المشاكل البيئية سواء في منطقة صباح الأحمد السكنية أو منطقة الصباح الطبية أو مجرور الغزالي.

وأكد استمرار الاجتماعات التنسيقية مع الجهات الحكومية حتى إيجاد حلول لهذه المشاكل التي تهدد الأمن البيئي والصحي مشيرا إلى أن مشكلة جون الكويت أزلية وأضرت بالكائنات الحية والبيئة ويجب أن تكون هناك خطوات تنفيذية لمعالجتها.

وكشف عن وجود تصورات لإنشاء محطات مؤقتة لتنقية مياه الصرف الصحي في جون الكويت لما تحمله من عدد كبير من المجارير الصحية والتي من الممكن استخدامها في الأعمال الزراعية وري السياج الشجري.

وقال الحويلة إن الجهات المعنية ستزود لجنة البيئة بما توصلت إليه من تصورات لحل مشكلة التلوث مشددا على ضرورة تعاون الجهات الحكومية لمعالجة هذا القضية.

وأشار إلى أن هناك اقتراحا بقيام وزارة الصحة بإدارة مجرور منطقة الصباح الطبية وارتأينا تأجيل النظر في هذا المقترح لحين معرفة قدرة الوزارة على إدارة هذه الشبكة.

ولفت الحويلة إلى أن هناك تداخلا في استخدامات شبكة الصرف الصحي والأمطار وما يخرج من المناطق السكنية مؤكدا أن انعكاسات هذه القضية سلبية ولها تأثير بالغ على البيئة.

وكشف عن اجتماع سوف تعقده اللجنة الأحد القادم لمناقشة تقرير التلوث البيئي بمدينة صباح الأحمد السكنية مؤكدا أن هناك عدة توصيات تم الاطلاع عليها.

وأكد الحويلة أن اللجنة طالبت جميع الجهات الحكومية بأن تكون مستعدة لتنفيذ الخطوات التي سوف تقرها اللجنة في الاجتماع المقبل.

في إطار خطة العمل الموضوعة لتعزيز التواصل المباشر

الكندري استقبل مدير إدارة متابعة الأسئلة البرلمانية

الكندري مستقبلا المطيري

- المطيري: الإدارة تعتمد البرامج التقنية التي تختصر الكثير من الإجراءات والوقت
- خطة تطوير شاملة تواكب أحدث الوسائل والبرامج التقنية في آلية الرد على الأسئلة

استقبل الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري في مكتبه امس مدير إدارة متابعة الأسئلة البرلمانية في وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة مرزوق المطيري.

وأكد المطيري في تصريح عقب اللقاء حرص الإدارة على الارتقاء بآلية العمل بما يضمن التعاون بين الجهات للرد على أسئلة النواب وفق معايير الدقة والشفافية والوضوح.

وأضاف أن الإدارة تعتمد البرامج التقنية التي تختصر الكثير من الإجراءات والوقت في التعامل مع كل الأسئلة البرلمانية.وقال المطيري إن الإدارة تتبع خطة تطوير شاملة تواكب أحدث الوسائل والبرامج التقنية لتحقيق نقلة نوعية في آلية الرد على أسئلة النواب وفق مبدأ الشفافية والوضوح بما يساهم في تحقيق الأهداف المطلوبة.

وأشار المطيري إلى ان الزيارة الى الأمانة العامة في مجلس الأمة ثاني في إطار خطة العمل الموضوعة لتعزيز التواصل المباشر مع مجلس الأمة في إطار التوجه الجديد بوزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة لتوسيع قنوات التواصل والتعاون مع المؤسسة البرلمانية بما يخدم العمل البرلماني في الكويت.

وتوجه المطيري بالشكر إلى الأمانة العامة في مجلس الأمة على التعاون والتواصل مع ادارة مراجعة الاسئلة البرلمانية لتلافي السلبيات وفتح الباب امام تحقيق التطور المنشود.

حضر اللقاء الأمين العام المساعد لشؤون الجلسات عادل اللوغاني ورئيسة قسم الأسئلة البرلمانية عذيبة المطيري والباحثة السياسية سلوى سعيد

شكرتهم على مبادرتهم الطيبة بتقديم ما يقارب 300 ألف يورو في مؤتمر إعمار سوريا

الهاشم استقبلت مجموعة الصداقة البرلمانية الأستونية الكويتية

الهاشم أثناء استقبالها للوفد الأستوني

استقبلت النائب صفاء الهاشم في مكتبها امس مجموعة الصداقة البرلمانية الإستونية الكويتية.

وقالت الهاشم في تصريح صحافي إن اللقاء مع الوفد من جمهورية إستونيا اتسم بطبيعة الالفة والمحبة خاصة انها من الدول التي ساندت الكويت في كل مواقفها بدءا من مشاركتها في مؤتمر إعمار سوريا الذي دعا إليه قائد الإنسانية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

وأشارت الهاشم إلى ان جمهورية إستونيا كانت سباقة في المشاركة حيث قدمت ما يقارب ٣٠٠ الف يورو في مؤتمر إعمار سوريا مشيرة الى ان هذه الزيارة فرصة لشكرهم تجاه تلك المشاركة والمبادرة الطيبة.

واكدت انه تم التطرق الى العلاقات البرلمانية المشتركة ما بين البرلمان الأستوني والبرلمان الكويتي معلنة تلقي دعوة لزيارتهم للنقاش حول العديد من الأمور المشتركة أهمها حرص إستونيا على تصويت الكويت لها في الدورة المقبلة للحصول على مقعد في مجلس الامن الدولي.

وقالت الهاشم إن جمهورية إستونيا صوتت لصالح الكويت للحصول على مقعد في مجلس الأمن مشيرة الى ان البرلمان الأستوني من اقدم البرلمانات في العالم ومبناه تم تشييده في القرن الثالث عشر وتجاربهم البرلمانية عريقة وكبيرة.

ولفتت إلى ان جمهورية إستونيا تملك مساحة أراض توازي مساحة الكويت وعدد سكانها يوازي شعب الكويت حيث يصل عددهم إلى ما يقارب المليون و٣٠٠ الف نسمة.

وحضر اللقاء كل من سفير فوق العادة ورئيس فريق عمل حملة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مارجوس كولجا وعضو اللجنة الاستشارية للرئيس حول حملة مجلس الأمن الدولي للفترة 2020-2021 مارت نيت ومستشار فريق عمل حملة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كيشا مايت الفريز، إضافة إلى النائب راكان النصف وممثل من وزارة الخارجية الإستونية.

وافقت على تعديلات السجل التجاري

«المالية»: عقوبات تصل إلى 20 ألف دينار للتحايل على البيانات

- عاشور: قانون السجل التجاري صدر عام 1959 وكثير من مواده لا تناسب إلا الخمسينات والستينات
- إلغاء عقوبة الحبس على التاجر فيما يتعلق بالنشر الإلكتروني والاقتصار على الغرامة فقط

لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

- التعديل يلزم «التجارة» بوضع سجل إلكتروني يمكن لمن يرغب الاطلاع عليه لمعرفة البيانات
- إعطاء موظفي الوزارة صفة الضبطية القضائية للاطلاع على سجلات ودفاتر المنشأة

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها امس مشروع القانون بشأن السجل التجاري بحضور أعضائها ووزير التجارة والصناعة خالد الروضان.

وقال مقرر اللجنة النائب صالح عاشور في تصريحات بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن قانون السجل التجاري صدر عام 1959 أي أكثر من ستين عاما وكثير من مواده تناسب الخمسينات والستينات من تاريخ الكويت.

ولفت عاشور إلى أنه حتى الجزاءات الموجودة في القانون بالروبية وليست بالدينار مشيرا إلى أنه تمت مناقشة مواد مشروع القانون التسع وعشرين مادة على مدى أكثر من اجتماع للجنة.

وأكد أنه تم التوافق على التعديلات المطلوبة وأولها وضع تعريف كامل لكلمة التاجر وكذلك المنشأة التجارية».

وأضاف عاشور ان التعديل الأخير هو انه تمت إضافة السجل الإلكتروني إلى السجل التجاري العادي لافتا إلى ان هذا التعديل يلزم (التجارة) بوضع سجل الكتروني يمكن لمن يرغب الاطلاع عليه لمعرفة البيانات».

وبين أن القانون الحالي لا يجرم التضمين بالنسبة للشركات إلا أن القانون الجديد وضع عقوبات تتراوح من 1000 دينار إلى 20 الف دينار فيما يتعلق بموضوع التضمين والتحايل على البيانات.

وفيما يتعلق بالنشر الالكتروني للحكومة في المادة (17) قال عاشور إنه تم إلغاء عقوبة السجن وتم الاقتصار على الغرامة فقط وذلك لتكريس مبدأ عدم فرض السجن على التاجر وعلى من يعطي بيانات غير دقيقة موضحا انه تم إلغاء عقوبة السجن والاكتفاء بالعقوبات المالية.

وأضاف انه بالنسبة للمادة (90) فقد تم إعطاء موظفي التجارة صفة الضبطية القضائية للاطلاع على سجلات ودفاتر المنشأة التجارية.

ولفت إلى انه كان في السابق أكثر الضبطيات يتم تحويلها مباشرة إلى النيابة العامة بدون التحقيق أو البحث عن أصل الموضوع في الإدارة المختصة ،ولكن أعطينا الحق للوزارة النظر في المخالفات في الوزارة المختصة إذا استدعى الأمر أو عدم الوصول إلى توافق معين في المخالفات فحينها يتم تحويلها إلى النيابة العامة».

وقال إن اللجنة وافقت بالإجماع على هذه التعديلات وسوف يعرض مشروع القانون على المجلس لأخذ الموافقة عليه

طالب بمعرفة المخالفات المالية والإدارية الجسيمة مع تزويده بنسخة منها

عاشور يسأل الصبيح عن أسباب حل جمعية «الثقلين»

أعلن النائب صالح عاشور عن تقديم سؤالا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح عن أسباب حل جمعية الثقلين الاجتماعية الخيرية و المخالفات المالية والادارية الجسيمة التي صرحت عنها الوزيرة.

ونص السؤال على ما يلي:

نشرت وسائل الإعلام بتاريخ 18-3-2018 تصريح لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل حول إشهار وحل الجمعيات والمبرات الخيرية.

وعليه أتقدم بالأسئلة التالية :

1 – صرحت الوزيرة بعدم السماح بأي حال بتشويه العمل الخيري بما يؤثر على سمعة دولة الكويت في المحافل الدولية فهل هناك جمعيات خيرية شوهت العمل الخيري ؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فما هذه الجمعيات؟ وما الأعمال التي قامت بها ؟ وما الشكاوى التي عليها ؟ وهل تم إبلاغ هذه الجمعيات بتلك الشكاوى ؟ وما إجراءات الوزارة مع هذه الجمعيات وهل تم التحقيق معها ؟ مع تزويدي بما يثبت ذلك .

2 – هل توجد جمعية خيرية كويتية مدرجة على قوائم الإرهاب من الأمم المتحدة أو أحد مؤسسي تلك الجمعيات أو أحد أفرادها ؟

3 – صدر هذا التصريح المشار إليه أعلاه بالتزامن مع حل جمعية الثقلين الاجتماعية الخيرية فهل هناك شكاوى دولية عليها ؟ وما هذه الشكاوى ؟ وهل تم ابلاغ الجمعية بتلك الشكاوى إن وجدت ؟ وهل تم التحقيق معها ؟ مع تزويدي بكافة المعلومات والكتب الرسمية والمراسلات بهذا الشأن .

4 – صرحت الوزيرة بأن هناك مخالفات مالية وإدارية جسيمة استدعت حل جمعية الثقلين الاجتماعية الخيرية بعد أن توصلت لجان عدة بادلة توثق هذه المخالفات فما تلك المخالفات المالية والإدارية الجسيمة ؟ مع تزويدي بنسخة منها ، وهل تم إرسال هذه المخالفات الجسيمة للجمعية ؟ مع تزويدي بما يثبت ذلك في حالة إرسالها .

5 – هل تم التحقيق مع أي عضو من أعضاء جمعية الثقلين الاجتماعية الخيرية قبل حلها ؟ مع تزويدي بتاريخ ومكان التحقيق واسم الشخص الذي تم التحقيق معه والنقاط التي تم على أساسها التحقيق في حالة الإجابة بالإيجاب .

6 – هل كان هناك إنذار أول لجمعية الثقلين الاجتماعية الخيرية أو إنذار ثان أو إنذار نهائي لمخالفاتها المالية والإدارية الجسيمة بحسب التصريح ؟ مع تزويدي بنسخة من هذه الإنذارات في حالة الإجابة بالإيجاب .

7- ما الخطوات التي قامت بها الوزارة قبل حل جمعية الثقلين الاجتماعية الخيرية

الكندري يسأل الصالح عن السند القانوني لبقاء القيادي في منصبه رغم انتهاء قرار تعيينه

عبدالكريم الكندري

أعلن النائب د.عبدالكريم الكندري عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح عن السند القانوني لبقاء القيادي في منصبه رغم انتهاء قرار تعيينه.

وجاء في مقدمة السؤال ما يأتي:

ما زال عدد من القياديين على رأس عملهم من دون سند قانوني بالرغم من انتهاء مرسوم أو قرار تعيينهم وهذا أمر لا ينبغي أن يكون في جهاز يطبق ويراقب تطبيق القانون ناهيك عن أن استمرار القيادي في منصبه فيه من المخاطر الكثيرة عن مسؤوليته في عدم مشروعية اتخاذ أي قرار والذي سينعكس حتما على الإضرار بالمال العام.

وطالب لذا نه بالآتي:

1 – عدد القياديين في كل جهة حكومية تابعة لكم انتهت مدة تعيينهم وما زالوا في مناصبهم القيادية ولم يتم التجديد لهم إلى الآن.

2 –أسباب عدم اتخاذ قرار بالتجديد أو التجديد لكل قيادي.

3 – إفادتي عن إجراءات تجديد القياديين في الدولة.

4 – السند القانوني لبقاء القيادي في منصبه بالرغم من انتهاء مدته القانونية؟.